

محاولة تمام حسان التجديدية في اللغة العربية معناها و مبنها

دراسة نظرية «تضافر القرائن»

عيسى متقى زاده*

الملخص

كثرت الدراسات في تقويم محاولات التجديد والتيسير في اللغة العربية. هناك باحثون لهم دور كبير في محاولات التجديد منهم، تمام حسان الذي ينادى بالتجديد في ترتيب الأفكار والنظريات اللغوية وقد ذكر آرائه التجديدية في كتابه المعروف *اللغة العربية معناها و مبنها* حيث تحدث في الفصل الخامس من هذا الكتاب عن «القرائن» اللفظية والمعنوية. جاءت فكرة «تضافر القرائن» لإيضاح المعنى الواحد المتمثل أساساً في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلمات فيه كمهمة من مهمات الإعراب و هنا يتعدى مفهوم القرائن مجرد الاهتمام بالعامل ومدى أثره في تحديد العلامات الإعرابية لمباني مكونات الإسناد إلى التعامل مع مجموعة من المعطيات الأخرى. من هنا تحاول هذه المقالة من خلال المنهج الوصفي - التحليلي وعلى أساس نظرية القرائن أن تكشف أبعاد نظرية القرائن وأثرها في التحليل اللغوي. تدلُّ النتائج على أن هذه النظرية تصلح لدراسة النصوص المختلفة، لأنها من جهة تشبه بالدراسات الأسلوبية، خاصة في القرائن المعنوية والغرض لتطبيق هذه النظرية في النصوص المختلفة يكمن في تزويد المتعلم برؤية جامعة و شاملة في فهم المعنى المراد من النص بمساعدة مجموعة من القرائن المعنوية واللفظية.

الكلمات المفتاحية: تضافر القرائن، القرائن المعنوية، القرائن اللفظية، تجديد النحو، تمام حسان.

١. المقدمة

تدلُّ الروايات التاريخية على أن المسلمين قد أحسوا في منتصف القرن الأول الهجري بخطر يهدد اللغة العربية، وخاصة حين امتد هذا الخطر إلى النص القرآني، وذلك بسبب شيوع اللحن على الألسنة؛ فكان اللحن سبب النظر في اللغة.

* الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة تربيت مدرس، motaghizadeh@modares.ac.ir
تاريخ دریافت: ۱۳۹۷/۷/۱، تاریخ پذیرش: ۱۳۹۷/۱۰/۱۴

لقد مثل القرن الماضي فترة تلمست فيها الأمة العربية والإسلامية خطوات النهضة والانبعث والمواكبة العلمية، كما جسد الفترة الذهبية للتحقيق والدرس و التوسل بجميع المناهج والاتجاهات والنظريات، وكان للتجديد في النحو العربي - كغيره من العلوم - حضور قوى ومتميز لدى الأفراد والمؤسسات.

ففي عصرنا الحالي كثر الكلام حول موضوعات النحو العربي، بعضها نُسب إلى النحاة الوهم والخطأ في الاجتهاد، وأنهم لم يوفقوا في الحكم السليم فيها.

والحقيقة أن كثيراً من الدارسين في النحو العربي يشكون من صعوبة فهمه وتحصيله، وهذا الأمر لا يقتصر على الدارسين وحدهم، بل يتعدى إلى القائمين على تدريسه، ويُرجعون ذلك إلى كثرة مصطلحاته وغموضها، وتعقّد مسائله، وكثرة تأويلاته وتقديراته، وعدم تطويره وتبسيطه. من جهة تطوّر التكنولوجيا واستخدام التقنيات الجديدة ومن جهة الصعوبة في فهم وتحصيل النحو في القرن الحالي جعل أماننا حائلاً و تبدّل إلى تضادّ بين حياة العصر ومتطلباتها مع صعوبة القواعد في النحو العربي. عبارة أخرى قد ظهرت هذه الدعوات في إطار عام ينادى بتطوير اللغة حتى تصبح وافية بمطالب العلوم والفنون في العصر الحديث. لا شكّ أنّ اللغة تحتاج إلى نوع من التجديد حتّى تحتفظ بحياتها والتعرف على آراء المختصين والنقاد في هذا الأمر تبدو ضرورية لمساعدة تقويم هذه محاولات. ومن هنا لقد وعى البعض منذ القديم لزوم التجديد في النحو والإعراب وقاموا بمحاولات ولقد اتخذت دعوة اصلاح النحو في تاريخ التراث اللغوي عند العرب اتجاهين: اولهما اصلاح الكتاب النحوي واستمرار المنهج القديم وهو تيسير بالشرح وتوضيح قواعده واختصارها فكانت أعمال مثل النحو الواضح لعلي الجارم ومصطفى أمين والنحو الوافي لعباس حسن. أما الاتجاه الآخر فهو الدعوة إلى اصلاح مناهجه وقد اتصلت هذه الدعوة في مبدئها بدعوة ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة التي تدعو إلى إلغاء فكرة العامل (غازي زاهد، ٢٠٠٨: ٣٤٨). كان تمام حسان من اصحاب الاتجاه الثاني حيث كان مهتماً بالتجديد بنظريته المعروفة بـ«تضافر القرائن» حيث أفرد فصلاً من كتابه اللغة العربية مبناها و معناها لدراسة القرائن. فهو يلتقي مع المخزومي في محاولته تطوير فكرة العامل ودراسة النحو على منهج جديد يؤكد على المعنى والقرائن التي توصل اليه كما يومن بأن النحو نظام اللغة وليس دراسة تدور حول حركات الإعراب وعواملها (المصدر نفسه: ٣٥٤). لكن السؤال الذي يُطرح أماننا هنا هو: هل كانت هذه النظرية ناجحة في العمل؟ وهل تسهل هذه النظرية الطريق أمام متعلّمي اللغة أو لم تعد تتجاوز هذه الأقوال إلا من السطور المكتوبة في الكتب؟ ومن أجل هذا الذي يهمننا هنا هو دراسة هذه النظرية دراسة علمية لتقييم مدى نجاح هذه النظرية في التطبيق.

١.١ سؤال البحث

- ما هي مكانة نظرية القرائن في الدرس النحوي في العصر الحديث؟
- هل كانت هذه النظرية ناجحة في العمل؟

٢.١ خلفية البحث

فيما يتعلق بتمام حسان من الدراسات والأبحاث في مجال دراسة نظرية تضافر القرائن يمكن الإشارة إلى:

(الف) مقالة معنونة بـ «دراسة المحاولات التيسيرية في النحو العربي عند المحدثين» (١٣٨٩)، كتبها عيسى متقى زاده. حاول الباحث في هذه المقالة أن يبين إنجازات أصحاب التيسير في النحو الحديث. و يرى أن هؤلاء الباحثين قد دعوا إلى هدم نظرية العامل وإضافة بعض أبواب جديدة على النحو القديم. تعتبر هذه المقالة فتحاً جديداً في الدراسات النحوية الحديثة في إيران حيث يكون هذا المجال ساحة واسعة للدراسة والتفصيل.

(ب) مقالة بعنوان «نظرية القرائن في التحليل اللغوي» (٢٠٠٧م)، كتبها خالد بن عبدالكريم بسندي. حاول هذه المقالة التأصيل لمصطلح القرائن ومرادفاته في التراث اللغوي كما حاول ربط مصطلح القرائن بنظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، وبيان علاقة هذه النظرية بالتحليل اللساني. و وصل البحث إلى أن ما قدمه حسان للتراث خدمة جلييلة تمثل باستلهامه التراث العربي وإعادة فكرة تضافر القرائن التي تناولها العلماء القدماء. هذه المقالة قد طبعت في العدد الثاني من مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب.

(ج) مقالة بعنوان «جولة مع تمام حسان في العامل النحوي»، كتبها عمر مصطفي. هذه المقالة تعاني من التنسيق العلمي من ناحية الشكل، أما ما يرتبط بالموضوع المدروس فلا يصل الباحث إلى نتيجة معينة في نهاية مقالته وإنما يشير إلى الآراء المختلفة حول العامل النحوي وكختم لهذه الآراء يذكر رأي تمام حسان في ختام كل الآراء.

(د) مقالة معنونة «النظرية النحوية بين المخزومي وتمام حسان» (٢٠٠٨م)، كتبها زهير غازي زاهد. هذه المقالة مقارنة بين محاولات المخزومي وتمام حسان في إنتاجهما حول العامل النحوي. وبما أن المخزومي وتمام حسان كانا من دعاة التجديد في مجال النحو يمكن الاستنتاج أن كلا العالمين كان يرى اسقاط فكرة العامل واقامة بديل عنها للوصول إلى المعنى ولا يوصل إلى المعنى إلا إذا فهم النحو على أنه علم النظم والتأليف. هذه المقالة قد طبعت في العدد العاشر من مجلة آفاق نجفية.

تقیماً لهذا الخلفیات نقول أنّ ما أُشير إليه من البحوث لا يغنينا أبداً من التواصل العلمى فى هذا المجال، لأنّ دراسة هذه النظرية تمكن بطرق مختلفة. هذا ولا شك أنّ هذه المقالات تعطينا رؤية واضحة بالنسبة إلى الموضوع. من هنا يمكن أن نقول أنّ بحثنا هذا يعتبر باباً جديداً فى مجال نظرية تضافر القرائن.

٢. أدب البحث النظرى

١.٢ القرينة (Sign) لغةً و اصطلاحاً

جاء فى «كتاب العين» حول مادة «قَرَنَ»: «قَرَنْتَ الشَّيْءَ أَقْرَنَهُ قَرْنًا أَى شَدَدْتَهُ إِلَى شَيْءٍ. وَالْقَرْنُ: الْحَبْلُ يُقْرَنُ بِهِ، وَهُوَ الْقِرَانُ أَيْضًا. وَالْقَرِينُ صَاحِبُكَ الَّذِى يَقَارِنُكَ» (الفراهيدى، ١٤٠٥: ١٤١-١٤٢). وقال صاحب معجم الوسيط حول مادة «قَرَنَ»: «قَرَنَ الْفَرَسُ قَرْنًا: وَقَعَتْ حَوَافِرُ رِجْلَيْهِ مَوَاقِعَ حَوَافِرِ يَدَيْهِ. فَهُوَ قَرُونٌ وَقَرْنٌ بَيْنَهُمَا قَرْنًا، قَرَانًا: جَمَعَ. يُقَالُ: قَرَنَ الْحِجَّ بِالْعِمْرَةِ: وَصَلَهُمَا. وَقَرَنَ بَيْنَ الْحِجِّ وَالْعِمْرَةِ: جَمَعَ بَيْنَهُمَا قَرْنًا، قَرَانًا: جَمَعَ. يُقَالُ: قَرَنَ الْمَقَارِنُ وَالْمَصَاحِبُ (أُنَيْسٌ وَالْآخَرُونَ، ١٩٧٢: ٧٣٠-٧٣١). ويقول صاحب مختار الصحاح حول مادة «قَرَنَ»: «وَقَرَنَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَصَلَهُ بِهِ بِأَبِهِ ضَرْبٌ وَنَصْرٌ. اقْتَرَنَ الشَّيْءُ بغيرِهِ. وَقَارَنْتَهُ قَرَانًا صَاحِبَتُهُ. وَالْقَرِينُ الصَّاحِبُ وَقَرِينَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ (رازى، ١٩٩٠: ٢٢٤). إذن المعنى اللفظى لكلمة «قَرَنَ» مشترك فى جميع المصادر وهو يعنى الوصل والجمع والتلازم بين شيئين.

أما القرينة فى الاصطلاح فهى كما يقول بديع يعقوب: «كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ» (يعقوب، ١٤٢٥: ٥٢٢) وهى عند آخر: «ما يدلُّ على المراد» (وجدى، ١٩٧١: ج ٧، ٧٧١) فالقرينة على هذا هى الدليل، والمراد هو المدلول عليه، ولعلنا نجد الارتباط واضحاً بين المعنى المعجمى للقرينة والمعنى الاصطلاحى، فهى عندما تكون دليلاً فلأنها المصاحب أو القرين للمراد ووجودها يدلُّ على وجود الملازم أو المصاحب لها أو الموصول بها. والقرينة عند بعض آخر من المحدثين دلالة مأخوذة من اللفظ أو المعنى ويكون المدلول بها لا غيره هو المراد. يقول محمد سمير نجيب: «القرينة هى الدلالة اللفظية أو المعنوية التى تمحّض المدلول تصرفه إلى المراد مع منع غيره من الدخول فيه» (نجيب، لاتا: ١٨٦). فالقرينة عامل مساعد يعين على الوصول إلى المعنى وهو مفهوم عرفه علم اللغة الحديث ضمن مصطلح «Operator».

٢.٢ القرائن المعنوية

لا شك أن الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهم النص وأن وسيلته إلى ذلك العلامات المنطوقة أو المكتوبة في النص ليصل إلى تحديد المعنى. وسيلة الوصول إلى المعنى المعين هي استخدام القرائن المتاحة في المقال سواء ما كان معنوياً وما كان لفظياً. والعلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي كعلاقة الإسناد وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر (حسان، ١٩٩٤: ١٩٠-١٩١). لكن هذه العلاقة لا تكفي للوصول إلى القرار لأنها يمكن أن تكون إسناداً في جملة اسمية أو إسناداً في جملة فعلية ويمكن أن تكون إسناداً خبرياً أو إسناداً إنشائياً ومن هنا تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها فنلجأ إلى مباني التقسيم لترى ما هو نوع الكلمة أولاً وثم نلجأ إلى مباني التصريف لنلمح ميزات المفردات (المصدر نفسه: ١٩٢).

أما ما يهتم به تمام حسان في قسم القرائن المعنوية فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعاً هي ظاهرة تضافر القرائن وهي ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية وهو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر وهو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد. وعلاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ والخبر والفعل بفاعله والفعل بنائبه والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوائف بضمائمها. والملاحظ أن النحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية كما كانوا يلمحونه أيضاً بين المعاني النحوية داخل الجملة الواحدة وهذا هو المعنى الذي نلاحظه في إعراب جملة كـ «يؤتى الحكمة من يشاء» حين نعرب «من» مفعولاً أولاً على رغم تأخرها و«الحكمة» مفعولاً ثانياً على رغم تقدمها ويكون ذلك بإدراك ما بينها من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد إذ نقول إن «من» هي الآخذ و«الحكمة» هي المأخوذ. والخلاصة أن مراعاة الآخذية و المأخوذية هنا هي الاعتبار الذي تم إعراب المفعولين طبقاً له وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد. ويتم كل فهم للقرينة المعنوية كانت أو لفظية في حدود ما تسمح به نمطية اللغة (المصدر نفسه: ١٩٤).

إذن يعتقد تمام حسان أن إدراك المعنى لا يمكن إلا إذا فهم المتلقى نتيجة التضافر بين القرائن المعنوية واللفظية. ويسمى ذلك التخصيص أو العلاقة السياقية أو القرينة المعنوية الكبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها على النحو الآتي:

الجدول ١. قائمة القرائن المعنوية على أساس رأى تمام حسان

القريئة المعنوية	المعنى الذى تدل عليه
التعدية	المفعول به
الغائية	المفعول لأجله، المضارع بعد اللام غائية العلة و غائية المدى و كى و فاء و لن و إذن ألخ
المعية	المفعول معه و المضارع بعد الواو
الظرفية	المفعول فيه
التحديد و التوكيد	المفعول المطلق
الملايسة	الحال
التفسير	التمييز
الإخراج	الاستثناء
المخالفة	الاختصاص و بعض معانى الأخرى

وهذه القرائن الخاصة كلها تجتمع كما سبق فى قريئة معنوية كبرى أعم منها تشملها جميعاً وتسمى قريئة التخصيص. وإنما سميت هذه القريئة الكبرى قريئة التخصيص لما يعتقد تمام حسان أن كل ما يتفرع عن هذه القريئة قيود على علاقة الإسناد بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة فى فهم معنى الحدث الذى يشير إليه الفعل أو الصفة.

١.٢ القرائن اللفظية

يعتقد تمام حسان أنه يمكن تقسيم القرائن اللفظية إلى ثمانية أقسام وهى:

١.١.٢ العلامة الإعرابية (Flectional ending)

لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا فى الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابى ثم اختلفوا فى هذا الإعراب هل كان فى كلام العرب أم لم يكن (حسان، ١٩٩٤: ٢٠٥). إذن هذا القسم من القرائن اللفظية هو نفس نظرية العامل عند القدماء لتمييز مكانة الكلمة فى الجملة هل كان فعلاً أم اسماً أم حرفاً. من ثم يرى تمام حسان أن المعنى إنما يتضح بعصبة من القرائن المتضافرة، لا بالعلامة الإعرابية وحدها التى أعطتها النحاة اهتماماً زائداً على حساب القرائن الأخرى، فبنوا نحوهم كله عليها (القرشى، ٢٠٠٧: ٢٢٣).

٢.١.٢ الرتبة (Rank)

تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربى أن يتقدّم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة ويتأخر البيان عن المبين والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه والتوكيد عن المؤكد والبديل عن المبدل والتميز عن الفعل ونحوه وصدارة الأدوات فى أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها وهذه الرتبة هى التى دعت النحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة «لا يعمل ما بعدها فيما قبلها». ومن الرتب المحفوظة أيضاً تقدم حرف الجر على المجرور وحرف العطف على المعطوف وأداة الإستثناء على المستثنى وحرف القسم على المقسم به وواو المعية على المفعول معه والمضاف على المضاف إليه والفعل على الفاعل أو النائب الفاعل وفعل الشرط على جوابه. ومن الرتب غير المحفوظة فى النحو رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به ورتبة الضمير والمرجع ورتبة الفاعل والتميز بعد نعم ورتبة الحال والفعل المتصرف ورتبة المفعول به والفعل (حسان، ١٩٩٤: ٢٠٧).

٣.١.٢ الصيغة (Spect)

تكون الصيغة قرينة لفظية على الباب، فنحن لا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم ولو جاء فعل فى هذا الموقع لكان بالنقل اسماً محكياً. فالصيغة تعنى بدراسة أحوال الكلمة فى مستوى البنية (النحاس، ١٩٨١: ٣٩). إذن الصيغ فروع على مبانى التقسيم فلأسماء صيغها وللصفات صيغها وللأفعال صيغها. وخلاصة القول أن تمام حسان فى هذا القسم من القرائن اللفظية يهتم بالناحية الصرفية للكلمات والشروط التى تعمل عبرها الأسماء والأفعال وغيرها من الكلمات (حسان، ١٩٩٤: ٢١٠).

٤.١.٢ المطابقة (Concordane)

مسرحة المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر فلا مطابقة فى الأدوات ولا فى الظروف وتكون المطابقة فيما يلى: العلامة الإعرابية، الشخص (التكلم والالخطاب والغيبة)، العدد، النوع، التعيين (التعريف والتنكير) (المصدر نفسه: ٢١١).

٥.١.٢ الربط (Connection)

هذه قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر. ولما كان التركيب جزءاً من الكلام، فلا بد من رابطة، تربط بالجزء الآخر فى كثير من المواضع (صبحى، ٢٠٠٨: ٩) والمعروف أن الربط ينبغى أن يتم بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره وبين الحال وصاحبه وبين المنعوت ونعته وبين

القسم وجوابه وبين الشرط وجوابه الخ. ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الربط أو بالحرف أو باعادة اللفظ أو اعادة المعنى أو باسم الإشارة أو «ال» أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر (حسان، ١٩٩٤: ٢١٣).

٦.١.٢ التضام (Collocation)

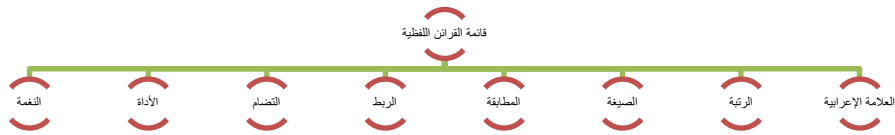
التضام هو الترابط الأفقى الطبيعي ما بين الكلمات أو رفقة الكلمة أو جيرتها لكلمات أخرى فى السياق الطبيعى. وقد تطوّر هذا المفهوم فأصبح يعنى دخول الكلمة فى سياق مقبول مع الكلمات الأخرى. أما التضام ضربان: مجمعى، نحوى (النجار، ٢٠٠٠: ١٠٥). النوع الأول من التضام ليس مقصدنا فى هذا البحث بل القصد من التضام فى هذه الدراسة هو التضام النحوى وهو يعنى بالعلاقة التى تنشأ بين العنصرين (التابع والمتبوع) داخل المنظومة النحوية. إذن المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام هنا «التلازم» أو يتنافى معه فلا يلتقى به ويسمى هذا «التنافى» وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدلُّ عليه بمبنى وجودى على سبيل الذكر أو يدل عليه بمبنى عدمى على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف (حسان، ١٩٩٤: ٢١٧) وهذا هو المعنى الذى تقصد إليه بهذه الدراسة. إذن التلازم إما أن يكون بالمبنى الوجودى وهو المذكور وإما إن يكون بالمبنى العدمى وهو لا يتحقق بعلامة. والملاحظ أن الأكثر فى أمن اللبس أن يكون نتيجة الذكر فيكون الذكر قرينة على المعنى المراد ويتم ذلك الذكر على طريق الافتقار أحياناً كما فى تلازم الموصول صلته وتطلى كلا وكلتا مضافاً إليه معرفة مثنى ويطلب العائد مرجعاً والتلازم بين الحرف الجر ومجروره والمبهم وتمييزه و«واو» الحال وجملة الحال وحرف العطف والمعطوف والنواصب والجوازم والفعل المضارع والجواب الذى لا يصلح شرطاً والحرف الرابط وهلم جرا. ويتم الذكر أحياناً على طريق الاختيار إذا لم تعن القرائن الأخرى على تقديرها وتستتر وتحذف عند وجود القرينة الدالة عليها لقصد الإيجاز والانصراف عن إطناب غير مطلوب (المصدر نفسه: ٢١٧). ولا يكون استتار العلامة التى يتحقق بها المبنى الذى يشير إليه التضام إلا بقرينة. على أى حال، فالذكر قرينة لفظية والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضاً ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة. يتفرع عن التضام مسألة أخرى هى الفصل أو عدم الفصل بين المتلازمين فمن الفصل ما يحدث من: الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وبين جزئى الجملة المنسوخة، الفصل بكان الزائدة بين ما والتعجب، الفصل بما الكافة بين إن واسمها، الفصل بين الزائدة بين ما النافية ومنفيها، الفصل بما بين ليت ومدخولها والفصل بالقسم والظرف والمجرور بين إذا والمضارع (المصدر نفسه: ٢٢٣).

٧.١.٢ الأداة (Particle)

تعتبر الأداة من القرائن الهامة في الاستعمال العربي. وبما أن الأدوات في مجموعها من المبنيات فلا تظهر عليها العلامة الاعرابية ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب. وهذه الأدوات على نوعين: أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل والثاني الأدوات الداخلة على المفردات. فأما الأدوات الداخلة على الجمل فترتيبها على وجه العموم الصدارة، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فترتيبها دائماً رتبة التقدم (المصدر نفسه: ٢٢٤).

٨.١.٢ النغمة (Tone)

يختار الأديب في أدبه سجله الصوتي واللفظي اختياراً موسيقياً، وينشئ تكويناته الصغيرة والكبيرة، صانعاً منها التكوين الكلي، كما ينشئ المؤلف الموسيقى العمل السيمفوني المتكامل، لا يختلف عنه إلا في أنه لا يكتب على خطوط متداخلة بل على خط واحد متعرج ومتواصل صعوداً وهبوطاً في هارمونية تناسب هذا النوع من التأليف (ماهر، ١٩٩١: ١٦٩). إذن النغمة هي الإطار الصوتي الذي تقال به في الجملة في السياق. فالجمل العربية تقع في صيغ وموازن تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات. إذن لكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة، فأوها وعينها ولا مهابا وزوائدها وملحقاتها نغمات معينة بعضها مرتفع وبعضها منخفض وبعضها يتفق مع النبر وبعضها لا يتفق معه (حسان، ١٩٩٤: ٢٢٤). فالصيغة التنغيمية منحني نغمي خاص بالجملة يعين على الكشف عن مهابا النحوى كما أعانت الصيغة الصرفية على بيان المعنى الصرفي للمثال.



الرسم ١. قائمة القرائن اللفظية

٣. مكانة نظرية تضافر القرائن

ركز تمام حسان منهجه على فكرة التعليق أو العلاقات السياقية وهي الفكرة المركزية في النحو العربي، وقد استلهمها من الجرجاني، ومقتنيا أثر أستاذه (فيرث) الذي أقام نظريته على فكرة السياق، على الرغم من أن «هذه الفكرة قد عالجه علماء اللغة قديماً من خلال إدراكهم أثر

السياق في فهم الحدث اللغوي، إلا أن (فيرث) قد توسع في معالجتها بحيث كونت نظرية لغوية متكاملة، وأصبحت أساس المدرسة اللغوية الاجتماعية، فقد عالج هذا العالم جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى، ومن ثم حاول إثبات صدق المقولة بأن «المعنى وظيفته السياق»، [واستطاع تلميذه تمام حسان بذكائه اللغوي أن يربط بين هذه النظرية (نظرية السياق) عند (فيرث) والتعليق النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، فيما يسمى بسياق (الحال) والسياق اللغوي (المقال)]. وانتهى هذا التأثير عنده بالمنهج الوصفي الوظيفي، الذي تبناه، وبنى عليه فكرة القرائن بعد قراءته عبد القاهر الجرجاني وفكرة التعليق النحوي عنده، وجعلها محور كتبه ومقالاته ودراساته اللغوية، محاولاً - بناء عليها - تفسير العلاقات النحوية التي تعتمد على القرائن المعنوية و اللفظية لتوضح المبنى النحوي» (بسندی، ۲۰۰۷: ۳) يرى بسندی من الغريب أنه يقرن هذا الرأي بعبد القاهر الجرجاني، في قوله: «وفيراً أي - كما في رأى عبد القاهر على أقوى احتمال - أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي» مما يوحي بأن الجرجاني يعدّ العامل خرافة، وهذا مغاير للصواب، فقد اعتمد الجرجاني عليه في بناء نظريته، يقول: «لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً»، وهذا ما يؤيده قول حسان نفسه من أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، ومركزية التعليق ارتباطه بالبوّرة (العامل)، مع أنه يتبع هذا بقوله إن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل لهذه المعاني الوظيفية النحوية، ويقول في موضع آخر موضحاً مفهوم التعليق عند الجرجاني: «وقد قصد به إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»، وكأنني به هنا قد انتبه إلى أن هذا الكلام يؤخذ عليه فتدرك ذلك بقوله إن: «عبد القاهر لم يقصد قصداً مباشراً إلى شرح ما يعنيه بكلمة «التعليق» ولكن إشارات عامة...»، ويضيف في موضع آخر أن «أذكي محاولة لتفسير العلاقات السياقية... هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح «التعليق»... فأما النظم فقد جعله عبد القاهر للمعاني، أي أن النظم في معناه عند عبد القاهر هو تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله» فهو هنا يوافق عبد القاهر في أن النحو العربي هو في أصله علاقات تربط الكلمات. وبما أن حسان قد أقام نظريته على التعليق فإنه يرى أنها من أصعب القرائن من حيث إمكان الكشف عنها؛ لأنها تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان، وهي أم القرائن

النحوية، وأن الكشف عنها هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي، ووصل إلى نتيجة مؤداها أن الناس ما داموا يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحيانا فإنه من الصعب عليهم أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية، وترك الأمر على هذا القول من أنها أصعب القرائن.

الذي يتتبع كتاب سيبويه يرى أن عناصر النظام اللغوي وهي المتكلم (المرسل) والمتلقى (المخاطب) والكلام (الرسالة) محور اهتمام سيبويه في أثناء عرضه المسائل النحوية والصرفية في كتابه، كما تحققت تحليل التراكيب فكرة المقام ومقتضى الحال عنده من خلال ما يعرف بالقرائن الحالية أو المقالية، فلا يقف عند وصف المواقف اللغوية، وإنما ينتقل إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلبس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام.

أما بالنسبة إلى فكرة التلازم بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل (قد) والفعل، فقد وقف عندها سيبويه عندما تحدث عن معنى النظم وائتلاف الكلام وما يؤدي إلى صحته وفساده وحسنه وقبحه في مواضع متفرقة من كتابه، قال: تحت عنوان «هذه باب الاستقامة من الكلام والإحالة» «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غدا، وأما المحال، فأن تقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فان تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيدا يأتيتك، وأشبه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس» فسيبويه يجعل مدار الكلام على تأليف العبارة وما فيها من حسن أو قبح، ووضع الألفاظ في غير موضعها دليل على قبح النظم وفساده. فقوله: قد زيدا رأيت وكى زيدا يأتيتك يدل على أن الكلام قبيح والنظم فاسد، وإن لم نعرف أن ذلك الفساد في النظم مرجعه إلى عدم جواز دخول (قد وكى) على الأسماء فإن ذلك نحسه بأذواقنا ونستشعره بنفوسنا. وقوله (أتيتك غدا) و(سأتيك أمس) يمكن إعرابهما لو نظرنا إلى الناحية الشكلية المنصبة على العلامة الإعرابية فقط، وهذا يدل على أن النحويين القدماء لم يكن همهم الإعراب فقط بل نظروا إلى الجانب المعنوي، وأطلقوا عليه لفظة (محال) لأن أوله يناقض آخره من ناحية المعنى. وكذلك نظروا إلى وجوب التلازم بين (قد) والفعل أو (كى) والفعل دون فاصل لأنهما حرفان مختصان بالدخول على الأفعال ولذا نعتوا مثل هذا التركيب بأنه قبيح مع أنه مستقيم بعيد عن التناقض، فالكلام المستقيم المقبول عندهم أن توضع اللفظة الموضع المحدد لها في عرف اللغة وقوانين النحو، وانتفى عنها التناقض والكذب. وكان اهتمامه بنظم الكلام وتنسيق العبارات واضحا أيضا عند حديثه عن حروف العطف وأهيتها في نظم الكلام، وأثرها في صحة النظم وفساده، وتقديم المسؤول عنه بعد أداة الاستفهام، وإخباره

النكرة عن النكرة، وهكذا فقد تحدث سيبويه عن مفهوم النظم مراعيًا فيه أحوال النحو، فهو يرى لكل استعمال معناه وتغيير الاستعمال لا بد أن ينشأ عن تغيير المعنى، وهو لا يبعد في ذلك عن معنى النظم وإن لم يسمه باسمه. وفي موضع آخر يحتكم أيضًا للمعنى فى توجيه الحركة الإعرابية، والحكم على التركيب، فهو يجيز الجزم فى نحو: «لا تدن من الأسدِ تسلّم»، و«لا تعص الله تدخل الجنة»؛ لأن التقدير: إن لا تدن من الأسدِ تسلّم، وإن لا تعص الله تدخل الجنة؛ فصح المعنى؛ لأن عدم الدنو سبب فى السلامة، وعدم المعصية سبب فى دخول الجنة. ويمنع الجزم فى نحو: «لا تدن من الأسدِ يأكلك»، و«لا تعص الله تدخل النار»، لأن التقدير: إن لا تدن من الأسدِ يأكلك، وإن لا تعص الله تدخل النار. فهذا المعنى فاسد - ولا شك - والسبب هو تقدير «لا» بعد «إن» الشرطية، ولو لم يقدروها لاستقامت العبارة، واستقام المعنى. وقال سيبويه: «فإن قلت: لا تدن من الأسدِ يأكلك فهو قبيح إن جزمت».

ويذكر تمام حسان أن «فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدّد بواسطة القرائن معانى الأبواب فى السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية» (حسان، ١٩٩٤: ١٨٩) فهذا هو يعد العامل النحوى خرافة، وأن التعليق الذى بنى عليه نظريته واستلهمه من الجرجاني كاف للقضاء على خرافة العامل، والغريب أنه يقرن هذا الرأى بعبد القاهر الجرجاني، فى قوله: «وفى رأى - كما فى رأى عبد القاهر على أقوى احتمال - أن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى، وأنهم التعليق على وجهه كافو وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى» (المصدر نفسه: ١٨٩) مما يوحى بأن الجرجاني يعدّ العامل خرافة، وهذا بجانب للصواب، فقد اعتمد الجرجاني عليه فى بناء نظريته، يقول: «لا يتصور أن يتعلّق الفكر بمعانى الكلم أفرادًا ومجردة من معانى النحو، فلا يقوم فى وهم ولا يصح فى عقل أن يتفكر متفكر فى معنى فعل من غير أن يريد إعماله فى اسم، ولا أن يتفكر فى معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً»، وهذا ما يؤيده قول حسان نفسه من أن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى، ومركزية التعليق ارتباطه بالبؤرة (العامل)، مع أنه يتبع هذا بقوله إن التعليق يحدد بواسطة القرائن معانى الأبواب فى السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا فى التحليل لهذه المعانى الوظيفية النحوية، ويقول فى موضع آخر موضحة مفهوم التعليق عند الجرجاني: «وقد قصد به فى زعمى إنشاء العلاقات بين المعانى النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية» (دلالت الإعجاز فى علم المعانى، عبد القاهر الجرجاني، ط (بيروت، دار الكتب العلمية، دت) ٣١٤، وهذا ما يؤيده قول حسان نفسه من أن

التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، ومركزية التعليق ارتباطه بالبؤرة (العامل)، مع أنه يتبع هذا بقوله إن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل لهذه المعاني الوظيفية النحوية، ويقول في موضع آخر موضحاً مفهوم التعليق عند الجرجاني: «وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية» (حسان، ١٩٩٤: ١٨٩)، وكأني به هنا قد انتبه إلى أن هذا الكلام يؤخذ عليه فتدارك ذلك بقوله إن: «عبد القاهر لم يقصد قصداً مباشراً إلى شرح ما يعنيه بكلمة «التعليق» ولكن إشارات عامة...»، ويضيف في موضع آخر أن «أدكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية... هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح «التعليق»... فأما النظم فقد جعله عبد القاهر للمعاني، أي أن النظم في معناه عند عبد القاهر هو تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه و المسند و تصور علاقة التعديّة بين الفعل و المفعول به و تصور علاقة السببية بين الفعل و المفعول لأجله» فهو هنا يوافق عبد القاهر في أن النحو العربي و في أصله علاقات تربط الكلمات.

٤. الآراء التقويمية حول «تضافر القرائن»

هناك من الباحثين من قام بتقييم محاولات أصحاب التجديد، منهم الباحث في مقالة معنونة بدراسة المحاولات التيسيرية في النحو العربي عند المحدثين الذي يقول بصدد الجمع بين آراء أصحاب التيسير في النحو: «يمكننا أن نجمع بين آرائهم المشتركة فيما يلي: الف) إلغاء نظرية العامل كنظرية اتخذت أصولها من الجزر الفلسفية و الكلامية. فالعامل هو المتكلم و ليس غير. ب) إلغاء تقدير العوامل المحذوفة. ج) إلغاء العلل الثواني و الثوالت. د) احتياج النحو العربي إلى إضافات جديدة» (متقى زاده، ١٣٨٩: ١٤٥). إذن يرى جهود تمام حسان تكون في ضمرة محاولات التيسير في النحو العربي الذي كان مشفقاً لهذه اللغة و استطاع في نظريته أن ينزع النحو العربي من بعض العراقيل و الجذور غير اللسانية، التي لم يكن لها دور في اللغة العربية.

و من الباحثين الآخرين الذين درسوا هذه النظرية هو خالد بن عبد الكريم بسندي، لكنه يرى أن هذه النظرية لم تضيف شيئاً جديداً إلى اللغة العربية و يقول: «في المقابل نجد من يرى أن هذه النظرية لا تكشف عن أيّ تجديد حقيقي في مقارنة اللغة العربية، وأنه ليس نموذجاً جديداً يقف بإزاء النموذج البصري وإنما هو دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربية وفق المنهج الوصفي البنيوي وأنه لم يتوصل إلى وضع وصف جديد كامل للعربية بل جدّد فيه بعض التجديد» (بسندي، ٢٠٠٧: ٢٤).

هناك باحث آخروهو زهير غازى زاهد الذى يرى أن هذه النظرية اسقاطاً لفكرة القرائن و بديل عنها و نحن لا نصل إلى المعنى إلا إذا فهمنا النحو على انه علم النظم أو التأليف. إذن اعد النظر فى تقسيم الكلم و قسّمها إلى سبعة أقسام و فى هذا كان متأثراً بالمنهج الوصفى لأنّه كان أفاد من دراسته فى انجلترا، فدرس تراث العربية بهذا المنهج (غازى زاهد، ٢٠٠٨: ٣٥٧).

كثرت الآراء حول نظرية القرائن لدى حسان من مؤيد و مخالف. ومن الدراسات ما رأت فى عمل حسان أنه عمل لسانى رائد، يُعدُّ من أهم ما تم فى إطار الاتجاه الوصفى، استطاع صاحبه أن يطور منهجاً جديداً من التراث النحوى والبلاغى القديم معتمداً على منهج من مناهج المدرس اللغوى الحديث، وأعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية، كما أن هذا العمل يقف فى الصدارة من تلك المحاولات التى احتوت الغاية التعليمية، واتسع ألقها المنهجى ليعالج مسائل العلم المتصلة بوظيفة النحو البحثية وغاياته الأكاديمية، وهو جهد بصير يبين فى جوهره جميع ما سبقه من جهود.

وفى المقابل نجد من يرى أن هذه النظرية لا تكشف عن أى تجديد حقيقى فى مقارنة اللغة العربية، وأنه ليس نموذجاً جديداً يقف بإزاء النموذج البصرى وإنما هو دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربية وفق المنهج الوصفى البنىوى ليس إلا. وأنه لم يتوصل إلى وضع وصف جديد كامل للعربية بل جدّد فيه بعض التجديد.

و يبدو أن «نظرية القرائن» وإن قدمته من أفكار جديدة فى الدرس النحوى فإنى أرى أنها لم تتعد عما جاء به النحويون كثيراً والدليل على ذلك أقوال النحويين التى ساقوها فى تحديدهم للباب النحوى، إذ إنها تبين أنهم كانوا على دراية بالقرائن النحوية، وأهميتها فى تحقيق الربط، وتحديد المعنى النحوى. لأن النحويين لم يهملوا مراعاة القرائن عند تحديدهم للمعانى النحوية الوظيفية، لكنهم لم يخصصوها ببحث مستقل، وكانت آراؤهم مبثوثة فى ثنايا التطبيقات الإعرابية. وأن فكرة التعليق عند عبد القاهر الجرجاني تعنى النظام النحوى لصياغة الجملة ولا تعنى الإعراب كما فهمها حسان، فقد ذكر الجرجانى التعليق ليُفسر به نظرية النظم، ويعنى بالنظم مطابقة الصورة اللفظية فى حملها المعنى للصورة الذهنية، ولهذا يؤكد الفضلى «أن الإعراب أو الموقع الإعرابى جزء من نظام الجملة، والموقع الإعرابى أو الوظيفة النحوية للكلمة فى الجملة التى تتمثل فى المعانى النحوية من فاعلية ومفعولية وما إليها هو الذى تدل عليه القرائن النحوية، وليس نظام الجملة ككل».

على أساس هذه الدراسة و تطبيقاتها أولاً و على أساس آراء الباحثين المذكورة ثانياً نحن نعتقد أن هذه النظرية لم تضيف شيئاً جديداً إلى المكتبة النحوية العربية، لكنها قراءة شاملة و جديدة تساعدنا فى فهم الصحيح للغة.

٥. النتائج

من المباحث المطروحة في هذه المقالة نستطيع أن نستنتج ما يلي:
يمكن أن نعتبر هذه الدراسة فتحاً جديداً في الدراسات اللغوية حيث يعطى لمتعلمي اللغة رؤية واضحة تساعدهم في فهم الصحيح والجامع في اللسانيات الحديثة. تصلح هذه النظرية لدراسة النصوص المختلفة لأنه من جهة تشابه بالدراسات الأسلوبية خاصة في القرائن المعنوية والغرض لتطبيق هذه النظرية في النصوص المختلفة يكمن في تزويد المتعلم برؤية جامعة وشاملة في فهم المعنى المراد من النص بمساعدة مجموعة من القرائن المعنوية واللفظية.
و فكرة العامل النحوي لا يمكن إهمالها أو الإعراض عنها فهي تعطي الكلام معايير ثابتة تقى المتكلم من الوقوع في الخطأ، و تحفظ النحو من دخول اللحن فيه.

يكون تمام حسان في نظريته متأثراً بمجموعة من الآراء القديمة والجديدة، و هو من بين القدماء متأثر خاصة بنظرية العامل من جهة كما رأينا في القرائن اللفظية ومن جهة أخرى متأثر بعبدالقاهر الجرجاني في قسم القرائن المعنوية ومن هنا يمكننا أن ندعى ما أتى به تمام حسان ليس من جانبه، بل أنه جمع بين الآراء وتناسقها ثم عرضها في شكل جديد يناسب لفهم النصوص فهماً أشمل وأجمع.

هذه القرائن المتعددة كلها مستخرجة من التراث اللغوي العربي، وكانت موجودة عند النحاة القدماء. على سبيل المثال كان التضام عندهم يعني «الإنبابة» و«الإغناء» و«التعاقب».
لا يمكننا أن نسمى محاولة تمام حسان تجديداً بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأنه ما أتى بشيء جديد في هذا المجال، بل جل ما قام به تمام حسان هو الجمع بين مجموعة من الآراء المتناثرة حيث تشكّل من مجموع هذه الآراء إطاراً جديداً لدراسة النصوص على أساسه. وبهذا الشكل يكون محاولته تيسيراً في مجال النحو العربي.

المصادر

القرآن الكريم.

أنيس، ابراهيم والآخرون (١٩٧٢). المعجم الوسيط، طهران: ناصر خسرو.
بسندی، عبدالکريم (٢٠٠٧). «نظرية القرائن في التحليل اللغوي»، مجلة اتحاد الجامعات العربية لآداب، المجلد الرابع، العدد الثاني.

الجرجاني، عبدالقاهر (لاتا). دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر.

حسان، تمام (١٩٩٤). اللغة العربية معناها ومبناها، مغرب: دار البيضاء.

١٠٨ پژوهشنامه انتقادی متون و برنامه‌های علوم انسانی، سال هجدهم، شماره یازدهم، بهمن ١٣٩٧

- رازی، محمد بن أبى بكر (١٩٩٠). مختار الصحاح، بيروت: دار الكتب العلمية.
الزمخشري (لاتا). المفصل، بيروت: دار جيل.
السامرائى، إبراهيم (لاتا). الفعل زمانه وبنيتها، مؤسسة الرسالة.
صبحى، فايز (٢٠٠٨). «ربط الجملة الفرعية بالضمير أو بالواو ودوره فى تماسك النص دراسة فى كافوريات المتنبي»، مجلة علوم اللغة، العدد الأول، المجلد الحادى عشر.
غازى زاهد، زهير (٢٠٠٨). «النظرية النحوية بين المخزومى وتمام حسان»، آفاق نجفية، العدد ١٠.
الفراهيدى، عبدالرحمن (١٤٠٥). كتاب العين، قم: دار الهجرة.
القرشى، محمد (٢٠٠٧). «الإعراب والمعنى»، مجلة علوم اللغة، العدد الأول، المجلد العاشر.
قطب، سيد (١٩٨٠). فى ظلال القرآن، القاهرة: دار الشروق.
ماهر، مصطفى (١٩٩١). «رماد الأسئلة الخضراء الصورة والنغمة و الفكرة فى ديوان محمد ابراهيم ابو سنة»، مجلة الفصول، العدد ٣٧ و ٣٨.
متقى زاده، عيسى (١٣٨٩). «دراسة المحاولات التيسيرية فى النحو العربى عند المحدثين»، مجلة اللغة العربية و آدابها، السنة السادسة، العدد الحادى عشر.
النجار، نادية (٢٠٠٠). «التضام و التعاقب فى الفكر النحوى»، مجلة علوم اللغة، العدد الرابع، المجلد الثالث.
نجيب، محمد سمير (لاتا). معجم المصطلحات الصرفية والنحوية، مصر: دار المعارف.
النحاس، مصطفى (١٩٨١). «التحول الداخلى فى الصيغ الصرفية وقيمتها البيانية أو التعبيرية»، مجلة اللسان العربى، المجلد الثامن عشر، الجزء الأول.
وجدى، محمد فريد (١٩٧١). دائرة معارف القرن العشرين، بيروت: دار المعرفة.
يعقوب، إميل (١٤٢٥). موسوعة النحو والصرف والإعراب، ايران: استقلال.